الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«انفستكورب» يشتري 30٪ من «أوركا التركية»

أعلن كل من صندوق الفرص الخليجية التابع لانفستكورب، وهو صندوق استثمار في الملكية الخاصة يغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتركيا و«مجموعة أوركا» إحدى المجموعات الرائدة في تجارة الأزياء الرجالية وأسرعها نموا في تركيا، عن توقيعهما اتفاقية يقوم الصندوق بموجبها بشراء 30٪ من المجموعة. وتعد «مجموعة أوركا» عبر علاماتها التجارية «دامات» و«توين» و«دي اس دامات» إحدى أشهر المحلات التجارية الرائدة للأزياء الرجالية في تركيا، وقد نمت المجموعة لتصبح مزودا دوليا مرموقا للأزياء الرجالية الفاخرة، حيث تباع منتجاتها في أكثر من 250 محلا و40 دولة مختلفة حول العالم.

نصائح إستثمارية

نجح بعض المستثمرين في تحقيق عوائد جيدة من خلال الاستثمار في أصول عالية الجودة مثل السندات الحكومية والذهب والعقارات سواء كانت سكنية أو تجارية في مختلف أنحاء العالم. وكان البعض الآخر سعداء بحفظ أموالهم في البنوك على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة التي وصلت إلى صفر بالمائة. إلاّ أن على هؤلاء إدراك أن عدم توليد السيولة للأموال يعني أنها تفقد قيمتها بشكل طبيعي إمّا بسبب التضخم أو بسبب مجموعة أخرى من العوامل مثل الضرائب.

dimah capital | ديمه كابيتال
1844000
www.dimah.com.kw

كثير منها لديها خسائر ستدفعها إلى هذه الخطوة ولكنها تنتظر الفرصة المناسبة

هل تمثل عمليات الدمج والاستحواذ طوق النجاة للشركات للخروج من الأزمة؟

مع استمرار تداعيات الأزمة المالية على كثير من الشركات المحلية وخاصة التي تعمل في النشاط الاستثماري يظل الاندماج أو الاستحواذ الكامل هو أحد أهم الخيارات المطروحة أمام الشركات للخروج من النفق المظلم الذي دخلته منذ منتصف 2008 حتى الآن، ويبدو أن خيار الدمج لإيجاد كيان قوي يستطيع مواجهة التحديات التي فرضتها إفرازات الأزمة المالية، وكذلك استحقاقات المرحلة المقبلة عاد ليطرح نفسه بقوة في هذه الآونة.

ورغم ان الاندماج ليس له وقت محدد إلا أنه في أوقات الأزمات يزداد التفكير فيه كواحد من الحلول الذاتية بعدما فقدت الشركات التي تعاني من مشاكل مالية، الأمل في أي حلول حكومية، وبالتالي بدأت بعض الشركات تفصح عن نوايا اندماج أو استحواذ كامل، ومؤخرا أعلنت شركة بيت الأوراق المالية نيتها في الاندماج مع شركة الأمان للاستثمار أو الاستحواذ الكامل عليها، وأن ذلك سيكون في صالح الطرفين، حيث سيتم تركيز الأصول وتعزيزها من خلال كيان سيعمل بما لا يقل عن 100 مليون دينار، علما أن شركة بيت الأوراق تملك نسبة 47,2٪ من شركة الأمان.

ومنذ اندلاع الأزمة والحديث عن الاستحواذ والاندماج بين الشركات الكويتية لا يتوقف، وهناك عمليات استحواذ تمت بالفعل، وهناك محاولات قوية لم تتوج بالاندماج وأشهرها دمج شركتي بيت الاستثمار الخليجي والأولى للاستثمار والتي توقفت بعد ماراثون طويل من التقييم الفعلي للأصول، وهو ما يدل على أن الكويت لم تشهد منذ الأزمة حتى الآن عملية اندماج أكثر من كيان قائم في كيان جديد خرج للنور باسم جديد ومجلس إدارة جديد، وكل ما حدث ما هو اندماج لشركات تابعة لمجموعة استثمارية واحدة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر عملية الدمج الثلاثية لكويت أنفست وجيزان القابضة والدولية للتمويل والتي تمخض عنها كيان واحد وهو الدولية للتمويل بأصول تقدر بـ 80 مليون دينار.

وهنا تلوح في الأفق عدة تساؤلات، أهمها هل سيشهد 2012 مزيدا من الاندماجات والاستحواذات، وهل ستتم بين كيانات تنتمي لمجموعة استثمارية واحدة أم ستكون بين كيانات تابعة لمجاميع مختلفة، وهل سيظل الاندماج والاستحواذ الكامل هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة بعد ان تقطعت السبل بالكثير من الشركات.

وفي هذا السياق، توقعت مصادر مالية لـ «الأنباء» ان تزداد عمليات الدمج والاستحواذ الكلي وليس الجزئي خلال المرحلة المقبلة وان كانت الاندماجات في الكويت لاتزال تتم بشكل أفقي أي انها تتم بين شركات تعمل في ذات النشاط، ولم تحدث اندماجات بشكل رأسي بين كيان أو أكثر يعملون في مجالات مختلفة.

وأوضحت المصادر أن عمليات الاندماج بين الشركات أصبحت احد ابرز الخيارات المطروحة على الساحة المالية العالمية والإقليمية والمحلية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أفرزت واقعا يهدد الكثير من الكيانات الاقتصادية بالإفلاس أو التصفية، أما الاستحواذ فهو شراء شركة لأصول وموجودات شركة أخرى وانتقال ملكيتها إلى الشركة المستحوذة، وتتمثل في ضم شركة أصغر حجما إلى الشركة المستحوذة.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة عربي القابضة حامد البسام انه في ظل اشتداد حدة الأوضاع المالية الصعبة خلال العام الماضي ارتفعت الأصوات المطالبة بضرورة طرح الدمج كحل أساسي لإخراج وحدات القطاع المالي من الأزمة، إلا أن الشركات لم تحرك ساكنا في هذا الاتجاه وفضلت الانتظار لحين تحسن الأوضاع والدعم الحكومي الذي طال انتظاره.

وحول الإعلان الأخير الذي أعلنته شركة بيت الأوراق المالية للاندماج او الاستحواذ على شركة الأمان للاستثمار قال البسام إن هذه الخطوة تعتبر جيدة من شركتين رائدتين، مشيرا إلى أن إعادة الهيكلة والدمج بين الشركات يعتبر خيارا ازدادت ضرورته بفعل تحديات التداعيات الناجمة عن الأزمة المالية وانعكاساتها على قطاع الشركات ليس في الكويت فحسب بل على المستويين الإقليمي والعالمي.

وأوضح البسام ان وتيرة الاندماجات والاستحواذات قد لا تتسارع خلال العام الحالي مقارنة بالأعوام الماضية وذلك نظرا لتحسن أوضاع الشركات المحلية مقارنة بالسنوات العجاف التي مرت على الشركات جراء الأزمة المالية وتداعياتها السلبية على المناخ الاقتصاد العالمي والمحلي.

وأوضح البسام أن مجالس إدارات معظم الشركات المحلية لديهم قناعة تامة بأن اداء الشركة التشغيلي والمالي جيد وان خطط الادارة الإستراتيجية ناجحة ولكن على ارض الواقع الشركة تمنى بخسائر فادحة سنويا ويرجعون هذه الخسائر إلى تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية في الكويت.

وذكر البسام أن خيار الاندماج بين المؤسسات المالية لايزال الخيار الصعب الذي تتحاشاه لأسباب تختلف من مؤسسة الى أخرى حسب طبيعتها وهيكل ملكياتها وخصوصية الإدارة التنفيذية فيها، مشددا على ضرورة تفعيل دور الجمعيات العمومية والمساهمين في توجيه الشركات الى خيارات الاندماج والاستحواذ لانتشال الشركات من عثراتها المالية.

من جانبه، قال رئيس مجلس ادارة احدى الشركات الاستشارية الكبرى في الكويت فضل عدم ذكر اسمه ان النشاط الاقتصادي خلال العام 2012 ارتبط ارتباطا وثيقا بالأحداث السياسية التي تحدث في المنطقة العربية او ما يعرف بالربيع العربي وبات تحسن الأوضاع الاقتصادية مرتبطا بنتائج الاضطرابات السياسية التي تشهدها المنطقة، مبينا أن الأمور ليست مبشرة حتى العام المقبل 2013.

وأوضح أنه كانت هناك تقديرات تجزم بارتفاع أنشطة الدمج والاستحواذ في الكويت بنسبة 30٪ خلال العام الحالي إلا أن المتابع للسوق الكويتي يعلم جيدا أن عمليات الدمج خلال 2012 تعتبر ضئيلة للغاية على الرغم من ارتباط العديد من الشركات الكويتية بمشاريع واستثمارات كبرى في بلدان الربيع العربي، مشيرا الى أن جميع الشركات التي لديها اذرع استثمارية في بلدان الربيع العربي لديها خسائر كبيرة وهو ما سيدفعها الى الاندماج او الاستحواذ ولكنها تنتظر الفرصة المناسبة. وقال ان جميع الشركات سواء الاستثمارية او العقارية لديها حاجة ماسة لخلق كيانات كبيرة تستطيع المنافسة للبحث عن النمو والربح، وكذلك ازدياد تدفقات رأس المال عبر الحدود الوطنية للدول المختلفة لاسيما ان السوق الكويتي يعتبر من الأسواق الصغيرة والمنافسة فيها شديدة، مشيرا الى أن السبب الرئيسي وراء ازدياد نشاطات الاندماج والاستحواذ يتمثل في ارتفاع مستوى عولمة الاستثمارات التي تبحث عن عائدات أعلى وفرص لتنويع المخاطر، هذا بالإضافة إلى إدراك الكثير من مؤسسات الأعمال حاجتها الماسة إلى الخروج باستثماراتها إلى البلدان الخارجية أو في داخل مناطقها.

وذكر ان عمليات الاندماج والاستحواذ تحمل في طياتها إمكانيات كبيرة وآفاقا نمو واسعة، إلا أنها تنطوي أيضا على تحديات تنظيمية وفنية، تتمثل في الكثير من مشروعات التكامل التي لا بد منها حتى تتحقق الفوائد الفعلية التي تنشدها مثل هذه الخطوات، ومشروعات التكامل هذه لا تقتصر على تقنية المعلومات، بل تشمل كذلك العلامة التجارية والموارد البشرية وعمليات التشغيل والتسويق والأصول العقارية وغيرها.

وحول الفرق بين الاندماج والاستحواذ ذكر المصدر انه عندما تتفق شركتان من نفس الحجم تقريبا على أن يصبحا شركة جديدة واحدة بدلا من كونهما شركتين منفصلتين في الادارة والتشغيل تسمى هذه العملية بـ «الدمج» وهي ببساطة اندماج شركتين لتكوين شركة جديدة وفي ظل الاندماج يتم التنازل عن أسهم الشركتين ويتم اصدار أسهم جديدة بدلا منها.

وعندما تسيطر شركة على شركة أخرى من خلال شرائها وتنصيب نفسها مكان المالك الجديد تسمى صفقة الشراء٧ هذه بعملية الاستحواذ وعليه تزول الشركة المستهدفة من الوجود بينما تقوم الشركة المشترية بابتلاعها مع استمرار تداول أسهم الشركة المشترة.

● شريف حمدي ـ أحمد مغربي

السوق يترقب المحاولات الأخيرة من بعض الشركات لتعديل أوضاعها من خلال عمليات الدمج والاستحواذ

صفقات الاستحواذ والاندماج في الكويت تنخفض بنسبة 147٪ خلال 2011

بعد مرور 3 سنوات على اندلاع الشرارة الأولى للازمة المالية العالمية لاتزال الشركات المحلية تئن تحت وطأة التداعيات السلبية والخسائر الفادحة وهو ما دفع الكثير من الشركات للاندماج او الاستحواذ وذلك كمحاولة للحفاظ على الكيان الاقتصادي، إلا أن صفقات الاندماج والاستحواذ في الكويت تعد الأقل خليجيا حيث تحتل الكويت المرتبة الرابعة بقيمة صفقات بلغت 1,72 مليار دولار بنهاية العام 2011 وبانخفاض كبير وصل الى 147٪ عن الصفقات التي تمت خلال العام 2010 والتي قدرت بنحو 4,2 مليارات دولار. وخلال عام 2009 بلغت قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ مليارى دولار وذلك من خلال تنفيذ 35 صفقة فيما بلغ عدد الصفقات في عام 2010 نحو 47 صفقة فيما بلغ العدد في 2011 نحو 21 صفقة، وبحسب آخر الإحصائيات المتاحة حول عمليات الاندماج والاستحواذ تبين أن الكويت احتلت المرتبة الخامسة من حيث حجم صفقات الاندماج خلال العام الماضي في دول الشرق الأوسط.

الطواري لـ «الأنباء»: «رساميل» ترتب لإصدار صكوك تأجير سيارات لإحدى الوكالات في الكويت

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة رساميل للهيكلة المالية عصام الطواري ان الشركة بصدد ترتيب إصدار صكوك لتأجير سيارات إحدى وكالات السيارات في الكويت، وذلك على غرار الصكوك التي أصدرتها مؤخرا احدى الشركات التابعة لـ «رساميل».

وأضاف في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الشركة تعمل ايضا على تطوير منتجات وخدمات جديدة تلائم الوضع في الكويت، بالإضافة الى التوسع في السوق السعودي الذي يمثل 50٪ من الناتج الإجمالي لأسواق دول الخليج مجتمعة.

وأشار الى ان هناك العديد من الاختيارات امام الشركة للعمل في قطاع تمويل التجزئة، وذلك عبر اصدار بطاقات تمكن العميل من دفع مشترياته من اي شركة الى آخر الشهر، وذلك عندما يحصل على الكارت الذي نقوم نحن بتمويله لدعم مبيعات الشركات التي نتفق معها مسبقا، ونحن بصدد اصدار تلك البطاقات والكروت قريبا.

وكشف ان سوق التأجير نشط في الكويت الى ابعد الحدود وهذا هو ما دفعنا الى التفكير في اقتحام هذا السوق الحيوي.

وحول التحديات التي تواجه الشركة في السوق المحلي، قال ان عدم الوضوح او الضبابية التي يعاني منها الاقتصاد تشكل عائقا حقيقيا لأي مستثمر، بالاضافة الى الغياب الواضح للتخطيط والرؤى المستقبلية.

يذكر ان حجم أصول «رساميل» وصل الى 27,3 مليون دينار فيما بلغ حجم حقوق المساهمين نحو 24 مليون دينار فيما وصل حجم استثماراتها 20 مليونا واجمالي المشاريع 30 مليون دينار.

● أحمد يوسف

تأسيسية الوسطاء لرفع مقترحاتها لـ «هيئة الأسواق» حول دورها في الاستحواذات

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان اللجنة التأسيسية للوسطاء اقتربت من الانتهاء من صياغة رؤية شركات الوساطة فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به شركات الوساطة في اجراءات الاستحواذ، فضلا عن عمولة الاستحواذ، لافتة الى ان اللجنة التأسيسية سترفع كتابا رسميا لهيئة اسواق المال خلال الاسبوع الجاري. وقالت المصادر ان الكتاب الذي يتضمن المقترحات جاء استجابة لطلب هيئة اسواق المال بعد الاجتماع الذي ضم الطرفين منتصف الاسبوع الماضي وتم الاتفاق خلاله على رفع مقترحات شركات الوساطة لهيئة الاسواق لدراسة هذه المقترحات بعد ان ابدت الهيئة عدم ممانعتها في ان يكون لشركات الوساطة دور في عمليات الاستحواذ على الحصص الاستراتيجية للشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية خلال المرحلة المقبلة. وأوضحت المصادر ان هذه الخطوة تعتبر جيدة وتؤكد ان هيئة الاسواق أبدت مرونة مع الوسطاء خاصة أن موضوع عمولات الاستحواذ اثار جدلا في الفترة الاخيرة وتمت مناقشته بين ادارة السوق والوسطاء والشركة الكويتية للمقاصة وتم الاتفاق على احاطة هيئة الاسواق بالامر لاتخاذ الاجراء ـ ما تراه مناسبا ـ باعتبارها الجهة الرقابية الرئيسية على البورصة.

● شريف حمدي

أعلام اقتصادية

ماينارد كينز.. الرجل الأوحد لأزمة 1930

ماينارد كينز هو الرجل الأوحد لأزمة سنة 1930، فقد أدى دورا بارزا في إيجاد الحلول النظرية لإخراج العالم الرأسمالي من أزمته الاقتصادية العاتية التي ألت به سنة 1930 والتي أدت إلى خروج أكثر من 3 ملايين عامل إلى البطالة.

أزمة 1930

ترتب على الحرب العالمية الأولى هزات نقدية عنيفة، كان من أبرزها تمزق اوصال التجارة الدولية، واختلال موازين مدفوعات الدول الصناعية الكبرى والتضخم النقدي الجامح الذي اصيبت به بعض هذه الدول وخاصة ألمانيا التي انتهت موجة التضخم فيها إلى انهيار سريع في قيمة النقد آنذاك (المارك الالماني) ومن ثم إلى إلغائه نهائيا واحلال عملة نقدية أخرى محله.

وفي وسط هذه الظروف الاقتصادية السيئة، ولدت الثورة الشيوعية في روسيا القيصرية وطبق النظام الشيوعي، ومن ثم خرجت روسيا السوفييتية على النظام الرأسمالي نهائيا وفي غمرة هذه الاحداث الاقتصادية السياسية المضطربة انهارت سوق الاوراق المالية في نيويورك واصبحت قيمة هذه الأوراق تكاد تصل إلى الصفر وقد بدا هذا الحادث في نظر سمسار البورصة الأميركية كما لو ان شلال نياجرا قد انفجر فجأة وحطم امامه كل شيء، حيث كان هناك سيل من المبيعات انهالت على سوق الاوراق المالية دون مشتر وشكى السماسرة من فرط الأعباء والدهشة وهم يرون ثروات هائلة تذوب فجأة واختفى ما يقارب الـ 40 مليار دولار من القيم واغلقت المصانع وفقد ربع القوة العالمية الاميركية اعمالهم واصبحوا عاطلين كما هبطت الاجور الحقيقية بالنسبة للبقية الباقية من العمال بنسبة 60٪ وهبط الدخل القومي الأميركي من 87 مليار دولار سنة 1928 إلى 39 مليار دولار سنة 1933 في حين بلغ عدد العمل العاطلين في أميركا وحدها 14 مليون عامل وهذه كلها مواقف غاية في الصعوبة وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية موطن الرأسمالية والحرية الاقتصادية

وهنا راح الاقتصاديون الرأسماليون يعصرون اذهانهم ويلجأون إلى روح آدم سميث «أبو الاقتصاد الرأسمالي» كي ترشدهم لحل لهذه الازمة.

في تلك الحقبة الزمنية المضطربة برزت مشكلتان رئيسيتان داخل نطاق النظم الرأسمالي المتأزم:

● الأولى متصلة بالنظام النقدي نفسه حيث التضخم والانكماش المصحوبان باضطرابات عنيفة في الاسعار والتجارة وموازين المدفوعات.

● الثانية هي كيفية سير النظام الرأسمالي نفسه والعوامل التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بقصد التوصل لمعرفة اسباب تبديد هذه الموارد. هذا الوضع برمته استرعى انتباه الاقتصادي الانجليزي ماينارد كينز الذي امتص ذهنيا جميع هذه الظروف غير الملائمة وصاغ مؤلفه القيم «النظرية العامة في النقود والتوظيف وسعر الفائدة» سنة 1936 الذي أملى على الدولة الرأسمالية اتخاذ اجراءات تدخلية في اقتصادها القومي تهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجتمع والحد من الادخارات وبهذا التدخل من جانب الحكومة لمعالجة امة الرأسمالية المعاصرة، اعلن كينز عن ميلاد رأسمالية جديدة تؤمن بنوع من التدخل الحكومي لتقوية الانفاقات ومن ثم زيادة ما يدخل في جيوب الافراد من نقود كنتيجة لانفاق الحكومات على المشروعات الاستثمارية.

وقد نجح كينز في هذا الطريق وعملت مضخة الانفاق الحكومي على زيادة الانفاقات في عدة مجالات فدخلت إلى جيوب المقاولين الكبار والصغار الذين انفقوا هذه الاموال بشراء السلع والخدمات، ونجا النظام الرأسمالي بفضل كينز من دمار مؤكد، وبذلك اثبت كينز للعالم كله ان النظام الرأسمالي نظام مرن لا يكسر بسهولة.

● إعداد: مدحت فاخوري

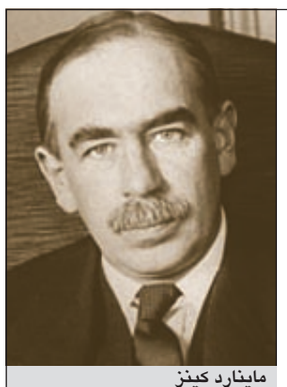
ماينارد كينز